دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة في مشروع كابدال

The role of participatory democracy in local development: Study in the Kedal Project

عائشة قادة بن عبد الله*
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر
Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

نسيمة زواد
جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر
abdelhafid.sassi@gmail.com

تاريخ الارسال : 2021/03/29 تاريخ القبول:25/05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

ملخص:

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بيئات العالم؛ ونظراً للمطالب المتزايدة بضرورة تحقيق التنمية، فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية آليات عديدة على غرار الجزائر الإلكترونية في 2013، لتفتح بذلك المجال لمبادرات عديدة في مسعى للنهوض بالسياسات التنموية؛ وتأتي الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية تبناها صانع القرار الجزائري الذي يخطو خطوات نحو بناء مسار متكامل مؤكداً بذلك على أهمية إشراك المواطنين كفاعل أساسي في تسيير الشأن العمومي المحلي من خلال تثمين تشجيع الديمقراطية التشاركية.

وتظهر أهمية الموضوع من خلال تزايد النداءات المتكررة نحو واقع أفضل للعيش؛ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال هذه الورقة البحثية، وتسليط الضوء على دور وأهمية الديمقراطية التشاركية كأساس لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال مشروع "كابدال".

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية التشاركية. الفاعلون المحليون. التنمية المحلية. برنامج كابدال.

Abstract: Given the political, economic and social transformations in the world's environments; Given the growing demands for development, the Algerian Government adopted several mechanisms along the lines of e-Algeria in 2013, opening the way to numerous initiatives in an effort to promote development policies; Participatory democracy is a means of achieving local development through a series of political and administrative reforms sponsored by the Algerian decision-maker, who is taking steps towards building an integrated path.

The importance of the topic is demonstrated by the increasing frequency of calls for a better reality to live; This is what we will try to respond to during this research paper, highlighting the role and importance of participatory democracy as a basis for achieving local development in Algeria through the project "Caddal."

Keywords: participatory democracy. Local actors. Local development. program is a kadel.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد بات تكريس الفعل التشاركي الذي يتيح للمواطنين المساهمة في التنمية المحلية من متطلبات تجسيد أسس الديمقراطية، ولقد انبثق ذلك عن تراجع وعجز الديمقراطية التمثيلية في إيصال أصوات الأفراد بشكل شفاف، فكان من الضروري إيجاد آليات جديدة وتعديلات تتدرج في الانتقال من المركزية إلى اللامركزية التي تفتح المجال لكل الفاعلين من أجل المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يتلخص في مفهوم الديمقراطية التشاركية مما استدعى إعادة بناء سياسة عامة فاعلة وناجعة تتسم بالشمولية والاستمرارية كمقاربة متفتحة تدفع بمسعى التنمية المحلية، والرفاه الاقتصادي.

وهذا ما سعت إليه الحكومة الجزائرية من خلال عدة إصلاحات لتفعيل الاقتصاد خارج المحروقات باتباع النموذج الجديد للنمو (2016–2030) الذي يستهدف تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة مع نهاية العشرية القادمة، والذي يعطي أهمية كبيرة للاقتصاد المحلي بما يحقق الانصاف والتوازن الجهوي بتبني المسعى التساهمي والتشاوري عبر اشراك الفاعليين.

من خلال هذا المسعى جاء برنامج (كابدال) كمقاربة تشاركية نموذجية من عشر بلديات جزائرية كتجربة أولية لتجسيد الديمقراطية التشاركية من أجل بناء قدرات الفاعلين المحليين لتفعيل التنمية المحلية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي جهود الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية؟ وكيف يساهم مشروع كابدال في تجسيد الديمقراطية التشاركية؟

سيتم معالجة هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار الإيتيمولوجي لمتغيري الدراسة: الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

المحور الثاني: مشروع (كابدال) آلية لدعم قدرات الفاعلين المحليين لتعزيز التنمية المحلية.

المحور الأول: الإطار الايتيمولوجي لمتغيري الدراسة: الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

يجب الوقوف في هذا المحور على أهم التعريفات المتعلقة بموضوع الدراسة وتسليط الضوء عليها.

1–الديمقراطية التشاركية:

نشأت الديمقراطية في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، ومن المهم أن نلاحظ أن النظام السياسي الذي افترضه الأثينيون قد جعل المواطنة الديمقراطية حصرية لطبقة النخبة من الرجال الأحرار فقط في حين تم استبعاد النساء والأطفال، وقدم "لاري دياموند" في محاضرة بعنوان "ماهي الديمقراطية" (2004) لمحة عامة، وصف الديمقراطية بأنها **نظام حكم** يضم أربعة عناصر رئيسية[1]:

– نظام لاختيار الحكومة واستبدالها من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

– المشاركة النشطة للشعب، كمواطنين، في السياسة والحياة المدنية.

– حماية الحقوق لجميع المواطنين.

– قاعدة قانونية تنطبق فيها القوانين والإجراءات على جميع المواطنين على قدم المساواة.

- **تعريف الديمقراطية التشاركية :**

يعرف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية بأنها "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس"، ويعتبرها البعض على أنها مجموعة من الأنماط التي تحدد طرق الوصول إلى المناصب العامة الرئيسية، ومن هذه الأنماط صفات المشاركين، المستبعدين من حق الوصول إلى تلك المناصب، وكذا الاستراتيجية التي قد يتبعونها للوصول إليها، بالإضافة إلى صنع القرارات التي يجب الإلتزام بها على المستوى العام[2].

تقوم الديمقراطية على عناصر عديدة ومتكاملة تهدف إلى الحد من أطماع السلطة السياسية في الاستحواذ على القوة المفرطة حفاظاً على حرية المواطنين، وتفتح أمامهم أبواب التمثيل الشعبي من خلال الانتخابات التي تسمح لهم بتعيين الحكام وترسيخ مبدأ التداول على السلطة، وفي هذا الشأن قال "مونتسكيو" "السلطة تحد السلطة" أي مجمل القواعد القانونية التي تقيد الحكام في مختلف الدرجات وتوفر للمواطنين وسائل الإعتراض على الأعمال غير الشرعية، أما "والتر ليبمان" فيقول "الشعب يجب أن لا ينال من التقديس أكثر مما لاقاه الملوك من قبله، فشأنه كشأن كل الأمراء والحكام والملوك، يفسده الملق والزلفى، ويخدعه القول بأن أصوات الخلق أقلام الحق"[3].

تقوم **الديمقراطية التشاركية** على إشراك المواطنين والمجموعة في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها، ويكون اشراك المواطن بطرق متنوعة: الحركة الجمعوية النقابات، النخب العلمية، وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة إلى مفهوم جديد وهو مفهوم "**الديمقراطية التساهمية**" أو "**الديمقراطية الجوارية**" أو "**التشاركية**" التي يكون الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها[4].

يعتبر مفهوم "الديمقراطية التشاركية" رافداً جديداً سيق لتجاوز مرحلة التخلف التي تعرفها معظم ربوع العالم الثالث، حيث أصبح ينظر إلى المقاربة التشاركية كأحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية كونها أساس التنمية البشرية التي تضع الإنسان في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاته الجنسية، المعرفية، الطبقية أو العمرية وتتيح للقوى المجتمعيّة المختلفة حق المبادرة والارتقاء من مفهوم المشاركة إلى الشراكة[5].

- مبادئ الديمقراطية التشاركية: تتمثل أهم مبادئ الديمقراطية التشاركية فيما يلي[6]:
  - الحق في التعبير وحرية الرأي والوصول إلى المعلومة.
  - ضمان المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون اقصاء.
  - تيسير المشاركة الفعالة والحقيقية في كامل مراحل صنع القرار.
  - تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة.

- نشر ثقافة وقيم المواطنة.
- تحديد الواجبات والحقوق ما بين الدولة والمجتمع.

الديمقراطية التشاركية هي دمقرطة الديمقراطية أي تزيد من فعالية الديمقراطية التمثيلية، وهذا عبر توطيدها لمجموعة من الشروط المتمثلة في[7]:

- الرفع من المشاركة: وهو ما يسمح بمشاركة أوسع في رسم السياسات العامة وصنع القرار.
- الرفع من روح المواطنة: والذي هو الشعور بروح التضامن بين أفراد المجتمع في إطار وحدة الوطن، ضمن منظومة القيم والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التي ينظمها العرف الاجتماعي والقانون العام للمجتع، فلا يمكن أن تترسخ الديمقراطية إلا من خلال تعزيز المواطنة كمفهوم وسلوك، وبذلك من أجل تقويم وبناء المجتمع ديمقراطيا، وهذا لا يتم إلا بمشاركة الشعب في ممارسة الحكم والفعاليات السياسية.
- الرفع من العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق: إن الديمقراطية التشاركية تسمح باندماج الفئات المقصية والمهمشة بعد مشاركتهم في صنع السياسات التي تهمهم ومن تم فهم يحققون العدالة في التوزيع.

- **آليات الديمقراطية التشاركية:**

تتجسد الديمقراطية التشاركية بمجموعة من الآليات تختلف وتتعدد باختلاف البلدان وأغلبها تمتاز بالطابع المحلي أهمها (مجالس الأحياء، مجالس الشباب، ورشات العمل الفئوية، الندوات العلمية، النقاش العام، الشبكات المحلية للأنترنت) وذلك بالاعتماد على ما يلي[8]:

– الاستفتاء الشعبي: يضمن حق مشاركة جميع المواطنين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم بدون استثناء وبالتالي قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الاطلاق.

- المبادرة الشعبية: هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول لمقترحة بجمع عدد من التوقيعات، وبذلك تضمن مشاركة شعبية واسعة وتكريس روح المبادرة لدى المواطنين.
- تقديم العروض: تتاح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة كالبرلمان من أجل عرض مشروع أو اقتراح قانون أو تعديل أو أي مبادرة أخرى.
- الميزانية التشاركية: هي مجموعة من العمليات التشاورية الديمقراطية من خلالها يمكن للمواطن طلب تخصيص جزء من ميزانية البلدية، وهي أفضل ممارسات التشاركية المحلية.

2- التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكوميّة لتحسين نوعيّة الحياة الاقتصادية، الاجتماعيّة، الثقافية والحضارية للمجتمعات وإدماجها في التنمية القطرية[9].

- **تعريف التنمية المحلية:**

يمكن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً، ثقافياً وحضارياً، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من المستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".[10]

يرى الدكتور "عبد المطلب عبد الحميد" أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين: أولها يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن تم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعيّة الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة".[11]

تعد التنمية المحلية أهم هدف تسعى إليه المجالس الشعبية المحلية وتحقيقه وفق البرامج التنموية المحلية، وتتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة وممارسة المواطنين للضغوط على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، وتمر التنمية المحلية بالمراحل التالية[12]:

المرحلة الأولى التخطيط: تعد مرحلة التخطيط أحد أهم مراحل التنمية المحلية، تمثل هذه المرحلة جمع المعلومات والمناقشات، وبلورة الاحتياجات، ووضع البدائل، وتحديد فكرة المشروع التي تعد نقطة البداية، فتحديد الاحتياجات وترتيبها من وظائف المواطنين، بما يتناسب مع ظروفهم وعاداتهم وتقاليدهم، تمارس هذه المرحلة من خلال آليات، مباشرة كاللقاءات المباشرة بين الموظفين بإدارة التنمية المحلية، وممثلي الجمعيات المحلية والهيئات القائمة بهدف خلق المناخ الملائم للتعاون والاجتماعات الموسعة والمواصلة، وآليات غير مباشرة مثل الإذاعة المحلية خاصة وإنها موجودة في كل ولايات الوطن وتغطي مختلف البلديات والتلفزيون والجمعيات الاجتماعية.

المرحلة الثانية التنفيذ: تعتبر مرحلة التنفيذ أحد المراحل الهامة، لأن مشاركة المواطنين فيها القاعدة الأساسية لنجاح عملية التنمية المحلية، فموافقة المواطنين على المشروعات يشكل حافزاً لبنائها واستعمالها، كما أنَّ عملية

المشاركة تزيد من المعرفة بما سيقدمه البرنامج، وتقوي من الإلتزام بالتنفيذ من قبل المستفدين، وبحسبان أن هذه المرحلة يتم فيها تحويل المصادر إلى نتائج على شكل خدمات.

المرحلة الثالثة التقويم: والمقصود بها إصدار الحكم على الأشياء والعمل على تطويرها بناءً على هذه الأحكام، وبالتالي تعد هذه المرحلة أساساً لتحسين عملية التنمية المحلية واستمراريتها ويشكل حافزاً للمواطنين عند مشاركتهم، لتقدير صعوبات العمل ودفعهم لمزيد من التجارب والمشاركة في العملية التنموية.

ويشارك المواطنين في عملية التقويم بطريقة غير مباشرة من خلال الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة التي تقوم بدور الرقابة والضبط، فهي تساعد على اكتشاف نقاط الضعف، وتقلل بل وتمنع أحياناً المسئولين التنفيذيين من الوقوع في الخطأ.

- **عناصر التنمية المحلية** : تشتمل التنمية على مجموعة من العناصر التالية :

- عنصر الشمولية: تغطي برامج التنمية المحلية كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لتستجيب لكافة احتياجات وتطلعات المواطن لتتيح تكافؤ الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية[13].

- عنصر التنسيق: بتوجيه الجهود بين الهيئات الرسمية والافراد لمنع تضارب وتداخل المهام والأدوار وحتى يتمكن المواطن من التعامل مع جهة واحدة فقط توفر له الخدمات.

- عنصر التوازن: بضبط معدلات الاستثمارات بنسب تتلاءم واحتياجات المواطن المحلي فالتـوازن بين تنمية الـمجتمعات الحضـرية والريفية يشمل التساوي في الانتفاع بالموارد المتاحة [14].

- عنصر الانتماء: التنمية المحلية تستدعي أن يشارك في ادارتها أفراد محليين على اعتبارهم أدرى بالاحتياجات مجتمعاتهم.

-عنصر الاستدامة والاستمرارية: وهو الإقرار بمبدأ العدالة بين الأجيال، كما أن عنصر الاستمرارية أمر ضروري لتحقيق غايات التنمية المحلية لأن حاجات الافراد في تزايد واستمرار.

- **أهداف التنمية المحلية:** للتنمية المحلية أهداف متعددة أهمها[15]:

- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً.

- القضاء على التخلف والفقر وذلك من خلال فتح مناصب الشغل بزيادة المشاريع المحلية.
- تلبية الحاجات الأساسية للأفراد المجتمع المحلي
- الإرتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي بالاستخدام الوسائل التكنلوجيا الحديثة.
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
- وضع حلول ناجعة للمشكلات في أقصى وقت.
- زيادة الدخل المحلي وتحسين مستوى المعيشي.
- تنويع وتنشيط الاقتصاد المحلي
- تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفروقات الإقليمية وذلك لتحقيق التوازن الجهوي.
- استغلال الطاقات البشرية والمادية استغلال عقلاني.

أشار "sen" إلى أن أحد العوامل المسؤولة عن إرساء الديمقراطية يمكن إرجاعها إلى التنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة هي الإجراءات المستمرة والمتضافرة التي يتخذها صانعو السياسات والمجتمعات المحلية والتي تعزز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لشعب ما، ويمكن لهذه الإجراءات –حسب sen– تحفز على القيام بما يلي[16]:

- تنمية رأس المال البشري والهياكل الأساسية الحيوية والقدرة التنافسية الإقليمية.
- التنمية الاقتصادية إما أن تزيد من فرص الانتقال إلى الديمقراطية أو تساعد على إرساء الديمقراطية حديثاً.

أما دورها في محيطها الاجتماعي؛ فهي ترمي إلى إعادة بناء ونسج العلاقات بين المنتخبين والمواطنين، بفضل تنشيط الأحياء والقرى، كما تمكن من بناء مواطنين جيدين، وإرساء بيداغوجية سياسية جيدة بفضل تكريس ثقافة الحوار والنقاش العام، ضف إلى ذلك أنها تقوي العدالة الاجتماعية وتسمح بتقريب المواطن من السلطة، والمساهمة في تطوير مصير الطبقات الضعيفة[17].

فمثلاً يكرس القانون المتعلق بالمدينة مبادئ التسيير الجواري الذي يتم بموجبه بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة

التي تتعلق بمحطيه المعيشي، وتسهر الدولة على المشاركة الفعلية للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة[18]

المحور الثاني: مبادرات الإصلاح

سعى صانع القرار الجزائري وفي إطار مقاربة "استعادة الثقة" بين المواطن والسلطة إلى تطبيق مبادرات الإصلاح منذ 2011، ليجسد ذلك في التعديل الدستوري سنة 2016 بدسترة الديمقراطية التشاركية لأول مرة في التاريخ الدستوري للجزائر لتأكد على مبدأ المشاركة من خلال مختلف قوانينها بمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية المتمثلة في قانون الجماعات المحلية (قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12)، والتي كرست بدورها مبدأ مشاركة المواطن في تسيير المحلي كآلية لتحقيق التنمية المحلية.

كما أطلقت الجزائر استراتيجية الحكومة الإلكترونية كخطوة نحو مشاركة المواطن الجزائري ولو بشكل نسبي في العملية السياسية، وذلك وفق عملية اتصالية تطورية متتالية مرت بمراحل بدءت من 2008 إلى نوفمبر 2013، ثم مشروع المواطن الإلكتروني لأول مرة حيث تكمن المزاوجة بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي في عملية المشاركة السياسية من خلال تبني دور الوسائل الإلكترونية كمحفز لذلك وآلية جديدة من آليات الحكم الراشد[19].

وتفاعلاً مع المبادرات الجزائرية؛ أبدى العديد من الفاعلين الدوليين استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (pnud) والإتحاد الأوروبي، اللذان أطلقا بالتعاون مع وزارة الداخلية برنامج "دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية"، والمعروف اختصاراً ببرنامج "كابدال capdel والذي يسعى إلى ترقيّة المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية على الإسهام في تنمية الجماعة المحليّة[20].

يهدف برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية/ البلديات النموذجية (كابدال): ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، المنفذ من طرف الحكومة الجزائرية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحلية.

تمنح هذه المقاربة الجديدة للحكامة المحلية دوراً أكبر المجتمع المدني في مسار التنمية المحلية: وذلك من خلال مشاركة أكثر نشاطاً وفعالية في مساري الحكامة والتنمية المحلية من جهة، ومن خلال تنفيذ مشاريع جمعوية ذات أثر على التنمية المحلية، ولا سيما الاقتصادية من جهة أخرى. كما يجب أن يكون المشروع حافزاً لمسار بعيد المدى للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، فلذلك يجب أن تستوفي الشروط التالية[21]:

– خلق ديناميكية تنسيق وتضافر للطاقات والجهود بين مختلف الفاعلين والقطاعات: المؤسسات (المنتخبون والإدارة والمؤسسات العمومية) والفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص (المتعاملين الاقتصاديين

وكذا الجمعيات والمنظمات المهنية، غرف التجارة الصناعة، الحرف التقليدية، الفلاحة والسياحة...) والجمعيات ومراكز التكوين ومراكز البحث والابتكار وآليات دعم التوظيف والمقاولاتية (cnac, angem, ansej).

– إشراك مختلف مستويات الحكامة (البلدية، الدائرة، الولاية) كما يستحسن أيضاً إشراك البلديات المجاورة في إطار التعاون ما بين البلديات.

– إدماج أبعاد الشمولية الاجتماعية والإقليمية (للشباب والنساء والمعوقين والمناطق المحرومة أو المهمشة في الإقليم).

– إدماج أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (وظائف تحترم كرامة الإنسان ومستدامة، تسيير مستدام للموارد الطبيعية، طاقات نظيفة، إعادة تدوير النفايات والاقتصاد الدائري).

– إدماج أنشطة تعزيز القدرات مرتبطة بالقطاع الاقتصادي المعني لصالح الفئة المستهدفة للمشروع أو لأعضاء الجمعية الحاملة للمشروع وشركائها.

- **برنامج دعم قدرات الفاعليين المحليين (كابدال)**

بادرت الدولة الجزائرية في سياق الإصلاحات المؤسسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، إلى اطلاق بمشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ممثلاً في مشروع (كابدال). فما هو هذا المشروع؟ وما هي أهدافه ونطاق تطبيقه؟

– **التعريف ببرنامج دعم القدرات الفاعليين المحليين (كبدال)**

هو مشروع دعم القدرات الفاعليين في التنمية المحلية وهو ما يقابل باللغة الفرنسية اختصارا ل Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs de Développement

هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية ابتداء من تاريخ 15-01-2017 ، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد لثلاث سنوات (2017-2020) عن طريق تمويل مشترك بقيمة حوالي 10مليون يورو بين الشركاء الثلاث:

- الحكومة الجزائرية تساهم بمبلغ 2.5 مليون يورو.
- الاتحاد الأوروبي يساهم بمبلغ 7.7 مليون يورو.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية يساهم بمبلغ 170000 يورو.

البرنامج هو عبارة عن مبادرة تشاركية بين الجزائر والخارج في إطار ما يصطلح بالتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة، بحيث يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية وكذا التجارب الناجحة في بعض الدول، وبالتالي فهو يعتبر[22]:

- **فضاء تمكيني:** باعتماده على التكوين التدريب والمرافقة والتعليم، والتحسيس بأهمية العمل المشترك لدفع التنمية المستدامة من خلال البرامج المسطرة للفاعلين المحليين، خاصة المنتخبين والمجتمع المدني .
- **فضاء تفاعلي:** يهدف إلى ضمان مشاركة في التنمية المحلية بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين والعمل على إيجاد أرضية وفاق وتنسيق من خلال ميثاق بلدي تشاركي.
- **فضاء استراتيجي:** يهدف إلى بناء تصور واقعي ومقبول ومتفق عليه لتنمية محلية داخلية عبر التخطيط الاستراتيجي والتشاور لرسم رؤية مستقبلية مستدامة.

يتم توزيع الأدوار والمهام على الشركاء الثلاث من خلال المهام التالية [23]:

- تقوم وزارة الداخلية والجمعيات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحاكمية والتنمية الاقتصادية والمحلية.
- تنضم وزارة الشؤون الخارجية المشروع كشريك لإفادة الجماعات الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية، من أجل بناء نموذج جزائري ناجح وفعال.
- يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم تجربته ودعمه المالي بصفته مراقبا للتنمية المحلية.
- يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرته في دعم التنمية وتنفيذ السياسات العمومية.

يعلن برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية – كابدال – الشروع في تمويل 29 مشروعاً جمعويا للتنمية المحلية، وسيدفع برنامج كابدال مبلغا إجماليا قيمته 133.5 مليون دينار (1.038 مليون دولار) لفائدة 29 مشروعا جمعويا تم اختيارها من بين مجموعة نحو 60 مبادرة محلية استفادت من حاضنة لتعزيز قدراتها في صياغة المشاريع و تسييرها[24].

- **نطاق تطبيق برنامج (كابدال)**

يسعى هذا البرنامج إلى تدعيم قدرات جميع الفاعلين المحليين على مستوى البلديات، السلطات العمومية، المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين لتحقيق تنمية مستدامة للبلديات والأقاليم التي تنتمي إليها، كذلك إلى الرقي بالحكامة المحلية، تدعيم التلاحم الاجتماعي وبروز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع. وقصد تنفيد هذا البرنامج، تم اختيار عشر 10 بلديات نموذجية وهي: تيممون (ولاية أدرار)، الخروب (ولاية قسنطينة)، أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)، تيقزيرت (ولاية تيزي وزو)، غزوات (ولاية تلمسان)، مسعد (ولاية الجلفة)، جانت (ولاية إليزي) جميلة (ولاية سطيف)، بابار (ولاية خنشلة) و بني معوش (ولاية بجاية)[25].

حيث تم اختيار هده البلديات كعينة أولية لتمثيل ثراء وتنوع الإقليم الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي.

- **أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج كابدال لتفعيل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال المحاور التالية :

- ✓ الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين: وذلك من خلال وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني والسلطات المحلية في إدارة الشؤون المحلية، وتتم بطريقة تشاورية توافقية بين الطرفين، ليتم بعد ذلك تأسيس "ميثاق بلدي للمشاركة " عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ عصرنة وتبسيط الخدمة العمومية: تهدف إلى تمكين المواطنون الحصول على خدمات العمومية في أسرع وقت وأقل تكلفة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية
- ✓ التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: تهدف للمساهمة في إبراز الاقتصاد المحلي تضامني ومتنوع، من خلال التخطيط الاستراتيجي المحلي من خلال إشراك الفاعلين وخلق الثروة لدعم المشاريع.
- ✓ التسيير المتعدد للقطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي: في إطار النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية والتنمية المستدامة، يهدف هذا البرنامج لتعزيز الدور في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الإقليم في مواجهة المخاطر الكوارث الطبيعية.

تقييم نتائج كابدال:

يشمل تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقدرات من خلال خمس خطوات يتم إدماجها في عملية البرمجة وتتمثل في النقاط التالية:

- إشراك أصحاب المصلحة في تنمية القدرات.
- تقييم إمكانيات واحتياجات تنمية القدرات.
- صياغة استجابة مناسبة لتنمية القدرات.
- تنفيذ الاستجابة المناسبة لتنمية القدرات.
- تقييم تنمية القدرات.

قياس مدى نجاح هذا البرنامج يعتمد على إشراك كل هذه الفئات بشكل فعال ومستمر، حيث يعد استقطاب الفئات وإشراكها من أبرز التحديات التي تواجه عملية التقييم امتدت من فيفري 2017 إلى أكتوبر 2017 وهي مدة غير كافية، ونستعرض فيما يلي برامج تكوينية ومشاريع نموذجية صغيرة.

الجدول رقم01: تكوين المنسقين المحليين

نوع التكوين	المدة	التاريخ	الحضور	الأهداف
تكوين	أسبوع	جويلية	المنسقون	برمجة تكوينات دورية من

المنسقين المحليين لبرنامج كابدال		2017	المحليون + وحدة تسيير المشروع.	خلال التعليم بالممارسة من أجل تدعيم القدرات (النظرية وتبادل الخبرات وتحضير النشاطات المقبلة).
	أسبوع	ديسمبر 2017		
	أسبوع	مارس 2018		
	أسبوع	ديسمبر 2018		
	أسبوع	ماي 2019		

المصدر: فريق برنامج كابدال

ومن خلال الجدول التالي نوضح ما هي الفئة التي استفادت من التكوين من خلال برنامج كابدال.

الجدول رقم 02: فئة المتكونين

الفئة	العدد
المنسقون المحليون	**10**
إطارات وزارة الداخلية	**10**
إطارات المعهد العالي للتسيير والتخطيط	**09**
نساء منتخبات من المجالس الشعبية الولائية	**08**
إطارات جمعوية محلية	**08**
إطارات جمعوية وطنية	**09**
إطارات الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم	**21**
إطارات البلدية	**16**

المصدر: فريق برنامج كابدال

دام التكوين 21 يوم في إطار حكامة المحلية "من الجيل الجديد" فيما يخص إصلاح تسيير الجماعات الإقليمية بمشاركة خبراء دوليين:

- الحكامة التشاركية المحلية المندمجة والشاملة من طرف خبراء الجماعات الإيطالية "فالكوس – أومبريا "
- التخطيط الاستراتيجي البلدي من خلال خبراء مجمع الكندي "نيسكا–قلوبال شيفت
- اينستيتيوت "

من خلال الجدول التالي نختار بعض الولايات النموذجية لنحلل نسبة المستفيدين من التكوين حسب مختلف معايير.

الجدول رقم 03: الفاعلون المحليون المستفيدون من التكوينات في بعض الولايات النموذجية

	تيميمون أدرار	الخ روب قسنطينة	ج انيت ايليزي	بابار خنشلة	مسـ عد الجلفة	جميلة سطيف	أولاد عبد القادر الشلف
عدد المواطنين	03	07 0	06 0	07	06	10	08
رجال	02	04 0	06 0	07	06	05	05
نساء	01	03 0	00 0	00	00	05	03
شباب	01	01 0	02 0	05	02	00	02
أصحاب مهنة /وظيفة	02	07 0	06 0	04	06	00	01
جامعيين	01	00 0	00 0	01	04	00	02
بطالين	00	00 0	00 0	02	00	00	
عدد الجمعيات المحلية	12	04 1	02 1	07	17	08	14
عدد الفاعلين الاقتصاديين	03	03 0	03 0	02	04		02
الفلاحين	00	01 0	01 0	01	02	06	01
التجار	01	01 0	01 0	01	01	03	00
شركات خاصة	01	01 0	01 0	00	04	01	01
شركات عمومية	01	00 0	00 0	00	00	00	00

موظفو الإدارة العمومية	24	2 1	0 9	20	18		19
البلدية	08	0 6	0 5	07	06	06	05
الدائرة	03دائرة 05أقسام فرعية	0 2دائرة 0 4أقسام فرعية	0 2	02دا ئرة 04أقـ سام فرعية	02 دائرة 04 أقسام فرعية	02دائرة 04أقسام فرعية	02دائرة 04أقسام فرعية
الولاية	02ولاية منتدبة 06 مديريات منتدبة	0 7	0 2	07	06	01	02الادارة المحلية 06 المديريات الولائية
موظفو القطاعات	12	0 6	0 9	07	07	04	08
السياحة	01	0 1	0 1	01	01	01	01
البيئة	01	0 2	0 1	00	01	00	01
الفلاحة	02	0 1	0 1	00	00	01	01
الصيد	00	0 0	0 0	00	00	00	01
الميزانية	01	0 2	0 1	00	01	00	01
آخرون	07	0 0	0 5	06	04	02	03
منتخبو ن محليون	12	1 4	1 2	14	14	12	12
رجال	06	0 4	0 6	07	05	07	05
نساء	06	1 0	0 6	07	09	05	07

المصدر فريق برنامج كابدال

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن نسبة كل من موظفي الإدارة المحلية والجمعيات مرتفعة مقارنة بالفئة الأخرى، حيث تم إحصاء 315 مستفيد بين جمعية وموظف إدارة محلية، منتخبون محليون،على اعتبار ان ارتفاع نسبة معينة من فئة على أخرى له ما يبرره وذلك للتركيز على المستفيدين من التكوين.

عموما ومما سبق، يمكن ملاحظة أن الإطارات الجمعوية الوطنية والمحلية استفادوا من التكوين بنسبة أكبر من الفئات الأخرى المحددة في المعطيات، وهذا عكس ما تنص عليه التشاركية الديمقراطية التي تعتمد على إشراك المجتمع المدني بكل فواعله لتحقيق أهداف برنامج كابدال. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن نسبة المكونين من شريحة النساء هي الأخرى منخفضة مقارنة بالفئات الأخرى.

خاتمة:

تعتبر الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بمثابة قفزة نوعيّة تتماشى والرؤية الاستراتيجية التي تبناها صانع القرار الهادفة إلى تحسين مردودية المؤسسات العمومية وهذا ما سينعكس بصورة إيجابية على ترقيّة الخدمة العمومية بتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية بين مختلف الفاعلين المحليين لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتحسين الواقع المعيشي والنهوض بالفرص الاقتصادية؛ خاصة وأن الظروف الدولية تقتضي تشجيع الاستثمار

والمبادلات التجارية وفتح الحدود؛ وإعطاء حرية أكبر لدور المواطنين في المشاركة في العمل السياسي وصنع السياسات العامة.

يعطي هذا المشروع دوراً أكبر للفاعل المحلي باعتباره أساس التنمية المحلية، وهو ما يقتضي العمل الدؤوب لتشجيع المجتمع المدني والحركات الجمعوية، وفتح سبل الحوار والتواصل بغية إيجاد الحلول للمشكلات التي تعوق التنمية المحلية، وذلك بطرح المبادرات والمشاريع لمختلفة.

إلا أن الملاحظ على هذا المشروع أنه لا يزال في بداياته الأولى وبالتالي يتطلب مزيداً من الدعم سواء المادي وحتى المعنوي، من قبل الشركاء الدوليين الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة والدولة الجزائرية باعتبار أن هذا المشروع سيحقق نتائج ملموسة إن توفرت البيئة المناسبة لذلك عبر إقامة برامج واستراتيجيات من شأنها زيادة تفاعل المجتمع المحلي في رسم السياسات العامة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج:**

– أن المشروع حظي باهتمام كبير من قبل الفاعلين المحليين.

– فتح المشروع فرصة كبيرة للمواطنين لعرض مشاريعهم للمساهمة في عملية التنمية المحلية.

– عمل مشروع كابدال على ترقية مقاربة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة إلى القمة طبقاً لمقاربة جديدة إقليمية، تشاركية (متعددة الفاعلين) ومندمجة (متعددة القطاعات ومتعددة المستويات) من خلال إرساء حكامة محلية تشاورية وشفافة.

– البرنامج وبالرغم من أنه برنامج هادف وطموح إلا أنه يفتح تساؤلات عديدة، وذلك بالنظر إلى المساهمين فيه، مما قد يسمح لتدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية بصورة خفية.

الهوامش

[1] nwogu, « democracy : its meaning and dissenting opinions of the political class in Nigeria : a philosophical approach »,. Vol 6, no 4, 2015, p. 131.

[2] غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011، ص.368.

[3] المرجع نفسه. ص. 369.

[4] عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989–2004: الواقع وآليات التفعيل. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014–2015، ص.29.

[5] المرجع نفسه. ص.30.

[6] مغربي فريال " الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المملكة المغربية نموذجا " مجلة المفكر. العدد17 ، جوان 2018، ص. 554.

[7] قاضي خير الدين، الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة وهران 2: 2018–2019، ص.117.

[8] بن حدة باديس " دور الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق " جامعة زيان عاشور الجلفة العدد التاسع ص.226.

[9] عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنيّة في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث. عدد 13، 2013، ص.116.

[10]– فراحي محمد، "برنامج كابدال كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. المجلد 3، العدد 1، 2019، ص.137.

[11] المرجع نفسه، المكان نفسه.

[12] دريس نبيل، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد 10، جانفي 2015، ص–ص.14–15.

[13] فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسة وفاعلون. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص. 42.

[14] أحمد شريف " تجربة التنمية المحلية في الجزائر "مجلة العلوم الإنسانية بسكرة. 2009، ص. 201.

[15] عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سابق ذكره. ص.116.

[16] nwogu, op cit. p.134.

[17] عيساوي عز الدين، "الديمقراطية المحلية: من لديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. المجلد 12، العدد 02، 2015،ص.223.

[18] المرجع نفسه، ص.225.

[19] عمر بوجلال، مرجع سابق ذكره. ص.144.

[20] أمينة طواولة، "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. المجلد الثاني، العدد 3، د.س.ن، ص.112.

[21] المبادئ التوجيهية، مشروع كابدال. الإعتماد المالي الثاني، ص.8.

[22] صالحي بن صالح ، نور الدين حاروش، "كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الجزائر عدد01 المجلد 10 أفريل 2019 ص. 1375

[23] الطيب بوهلال" مقاربة كابدال كآلية لتحقيق الديمقراطية المحلية في الجزائر " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة الجلفة عدد الرابع ديسمبر 2019 ص 243

[24] الإتحاد الأوروبي، "برنامج كابدال"، في الموقع الإلكتروني:
https://www.euneighbours.eu، تاريخ الدخول: 2021/05/03، ساعة الدخول: 23:52.

[25] وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، مشروع واعد لترقية اقتراب جديد للتنمية المحلية"، في الموقع الإلكتروني:
، تاريخ الدخول: 2021/02/17، ساعة الدخول: 22:38./https://interieur.gov.dz